

# IRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS ♦ للدراسات والاستشارات

## الانتخابات التشريعية في سوريا

### ما بين 2012 - 2020

### ماذا حدث.. ماذا تغير؟

### تشرين الأول/أكتوبر 2020



## الفهرس

2	.....	مدخل
5	.....	<b>إقبال ضعيف على الترشح والمشاركة</b>
5	.....	الأضعف بالمقارنة مع الدورتين السابقتين؟
6	.....	غياب في وسائل الإعلام وحضور في وسائل التواصل الاجتماعي
8	.....	أسباب ضعف الإقبال على الترشح والانتخاب في الدور 2020
8	.....	ضعف الإقبال يزداد كلما ضعفت سيطرة النظام
8	.....	طبيعة الوظيفة التي بات يؤديها عضو مجلس الشعب
8	.....	عقوبات قيصر والتردي الاقتصادي
10	.....	وباء كورونا
11	.....	<b>صفر ديمقراطية</b>
13	.....	مطلوبون للعدالة في صفوف المرشحين والفائزين
14	.....	<b>المرأة في مجلس الشعب</b>
16	.....	<b>2012: برلمان جديد لعهد جديد</b>
20	.....	<b>الانتخابات التشريعية 2020: ماذا تغير؟</b>
20	.....	قادة الميليشيات وعائلات القتلى المؤيدين تحجز حصة كبيرة
21	.....	تمثيل الإسلام السنة
21	.....	أسماء معتادة على الفوز خارج المجلس
22	.....	دور أكبر للأقليات
23	.....	السماح للمتصلحين بالترشح والفوز
24	.....	<b>موقف روسيا من الانتخابات التشريعية 2020</b>
25	.....	<b>كيف يوظف النظام مجلس الشعب لتعزيز بقائه</b>
29	.....	<b>خاتمة</b>
29	.....	<b>الملاحق</b>
29	.....	ملحق 01:
30	.....	<b>مراجع</b>

جدول رقم 01: إحصائيات مجلس الشعب لثلاث دورات في عهد بشار الأسد

2012	2016	2020	
٪ 51.26	٪ 57,56	٪ 34	نسبة المشاركة ٪
7195	2100	1658	عدد المرشحين
710	لم يعلن	200	عدد النساء المرشحات
30	32	27	المرأة (الفائزات)
209	170	145	الأعضاء الجدد
41	80	105	الأعضاء القدامى
٪ 83.6	٪ 68	٪ 42	نسبة الجدد ٪
٪ 16.4	٪ 32	٪ 58	نسبة القدامى
15	15	15	عدد الدوائر الانتخابية
12152	7200	7277	عدد المراكز الانتخابية
0	0	0	السوريون في الخارج
250	250	250	عدد المقاعد
0	0	0	مشاركة المعارضة
20	20	20	عدد الأحزاب المشاركة
77	62	67	مقاعد المستقلين
134	172	168	مقاعد حزب البعث
39	16	15	مقاعد الأحزاب الأخرى
168	200	183	أحزاب الجبهة التقدمية
250	250	249	قائمة حزب البعث وحلفائه
٪ 40 - 30	٪ 21	٪ 26	نسبة المشاركة ٪

## مدخل

تعتبر العديد من المصادر التاريخية البرلمان السوري الذي انتخب عام 1928 أول برلمان سوري في تاريخ سوريا الحديث، فيما يعتبر آخرون أن أعضاء المؤتمر السوري الذي تأسس في 1920 وناقش الدستور وأعلن استقلال سوريا قبل أن يدخل الفرنسيون الى دمشق- هو أول برلمان سوري، وهذا يجعل سوريا -في كل الأحوال- صاحبة أول تجربة برلمانية عربية.

وللدلالة على أهمية هذه الهيئة في التاريخ السوري الحديث يكفي القول بأن معظم الرؤساء ورؤساء الوزارة في المرحلة التي أعقبت الاستقلال كانوا من خلفيات برلمانية.

وعلى الرغم من أن مجلس الشعب في سوريا مؤسسة قديمة ولطالما وجدت بأسماء مختلفة، إلا أن تكوين ودور ومكانة مجلس الشعب في سوريا والتفاصيل الأخرى المتعلقة بتركيبه وسير أعمال هذه الهيئة، لم تأخذ حقاها من الدراسة والنقاش في الدراسات والأبحاث وبالتالي فهي مجهولة لصانعي السياسات.

وضاعف من هذه المشكلة ضعف أو غياب التعددية السياسية واضطراب المشهد السياسي في سوريا منذ ستينيات القرن الماضي، إذ لا تذكر الدراسات والبحوث أهمية تُذكر لمجلس الشعب، ويمكن القول أن مجلس الشعب لم يكن منذ ذلك الوقت سوى غرفة للتصفيق للسلطة الأعلى في الدولة، وتمير قرارات الحكومة وإضفاء الشرعية عليها.

عندما اندلعت الاحتجاجات في سورية عام 2011،

كان محمد ناجي العطري (من حلب) رئيسًا

للوزراء ومحمود الأبرش (من دمشق)

رئيسًا للبرلمان، كان هذا الاقتران بين

السياسيين من دمشق وحلب

شائعًا إلى حد كبير منذ استقلال

سوريا في عام 1946 وحتى عهد حافظ

الأسد في عام 1971.



ولكن حافظ الأسد قدم مفهوماً جديداً عين فيه مناصب حكومية عليا لمرشحين على أساس مدتهم وطوائفهم الدينية والعرقية وعلى أساس درجة رضاه عن هذه الطوائف والجماعات لكسب دعمها -لا سيما أثناء الأزمات-، علماً أن المتقدمين لمجلس الشعب السوري يترشحون عادة على فئتين: الفئة أ: وتتضمن المرشحين عن العمال والفلاحين، والفئة ب: وتتضمن المرشحين عن باقي فئات الشعب السوري، حيث من المفترض أن تشكل فئة العمال والفلاحين نصف مقاعد مجلس الشعب.

◀ ومع انطلاق حركة الاحتجاجات ضد النظام في سوريا في 2011، والتحويلات الكبيرة التي مرت بها سوريا والإقليم بشكل عام فإن انتخابات مجلس الشعب بدت وكأنها قضية ثانوية جداً ولا تستحق الأخذ بعين الاعتبار فكل الراحين والخاسرين هم من أشد المؤيدين للرئيس بشار الأسد، فبموجب الأعراف الانتخابية في سورية يجري مراجعة المرشحين من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، مما يضمن وجود هيئة تشريعية مخلصه وملتزمة بالولاء للنظام والتصفيق له، ولذلك ظهرت العديد من الألقاب التي يجري تداولها لوصف مجلس الشعب في سوريا مثل: مجلس المصفقين، مجلس الحرب، المجلس الديكوري، المجلس المتجانس، كما يجري تداول ألقاب أخرى تطلق على فئات معينة من مرشحي وأعضاء مجلس الشعب مثل: النائب المحارب، النائب المفتدي، النائب الثري، النائب الديني، النائب الزعيم... وهلم جراً.

◀ وبسبب هذه التبعية وهذه الهيمنة الأمنية، وأسباب أخرى تتعلق بالطريقة التي يدير بها النظام الانتخابات، تعتبر سوريا واحدة من أدنى دول العالم في معدل النزاهة والديمقراطية بحسب مؤشر الحريات العامة العالمي الخاص بمنظمة "FreedomHouse"، لكثرة الخروقات خلال عملية الانتخاب والظروف التي تحيط بها، وشدة تحكم السلطة العليا الحاكمة بنتائجها.



رغم ذلك فإن التمعن في تفاصيل مجلس الشعب وكيفية رسم "السلطات العليا" لتركيبه المجلس وتشكيل مكوناته أمر مهم، ليس لأنه يعبر عن ممارسة سياسية حقيقية أو لأن تركيبه المجلس ونسب المكونات فيه تمثل الشعب السوري أو تعكس طموحاته، ولكن لأن طبيعة المرشحين الفائزين ونسب المكونات ونوعية الأشخاص الذين يتم اختيارهم تعطي فكرة عن طبيعة التحالفات والأدوات التي ينوي الاعتماد عليها في مستوى معين، كما أنها مؤشر لخيارات النظام والسيناريوهات التي ينوي المضي بها فيما يخص مستقبل سوريا.

لقد كان إجراء النظام للانتخابات التشريعية جديدة في سوريا في تموز/يونيو 2020، وعلى أساس دستور 2012، تحدياً جديداً للإرادة والقرارات الدولية وفي مقدمتها قرار 2254 وبيان جنيف 1، الذي يدعو إلى حل سياسي وهيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات مكونة من النظام والمعارضة، تضع دستوراً جديداً، وتجري انتخابات تشريعية وتنفيذية كاملة، بالإضافة لعدة اتفاقات تركية روسية، نصت على حل سياسي وفق وثيقة دستورية تتوافق عليها أطراف من النظام والمعارضة.

وإلى جانب المحاذير الدولية بخصوص مضي النظام في إجراء الانتخابات<sup>1</sup>، فقد تحدى النظام بإجرائه هذه الانتخابات الظروف الصحية الاستثنائية التي تمر بها سوريا والعالم كله بسبب وباء "كورونا"، حيث سبق وأجل الانتخابات مرتين بسبب (كورونا)<sup>2</sup> ولكنه أصر في الثالثة على إجراء الانتخابات رغم ارتفاع عدد الإصابات واقترب سوريا من المرور بمرحلة ذروة تفشي الوباء وافتقار سوريا إلى آليات ووسائل لإجراء الانتخابات بطريقة تراعي الظرف الصحي الذي تمر به البلاد، وافتقارها أيضاً إلى الامكانيات والتقنيات الطبية اللازمة لمواجهة الوباء<sup>3</sup>.

وتعتبر هذه الانتخابات (الدور التشريعي الثالث 2020) هي الثالثة منذ اندلاع الاحتجاجات ضد النظام في سوريا عام 2011، حيث شهدت سوريا انتخابات تشريعية في عام 2012 بعد إقرار دستور جديد -بات يعرف بدستور 2012 وتضمن السماح بالتعددية الحزبية في سوريا- وانتخابات ثانية عام 2016 شهدت تعديلاً في قانون الانتخاب سُمح بموجبه لعناصر الجيش وقوى الداخلية بالانتخاب.



ولكن تبقى الميزة الأهم التي تتعلق بهذه الانتخابات أن هذا المجلس من المفترض أنه سيقع على الدستور الجديد الذي تعمل عليه اللجنة الدستورية، وهو أيضاً المكلف بالموافقة على مرشحي الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في 2021. ولعل هذا ما يبرر عدم السماح بمشاركة أي نوع من "المعارضة" في هذه الانتخابات سواء المعارضة الداخلية القريبة من النظام والمحسوبة عليه ولا حتى تلك الموالية لروسيا.

<sup>1</sup> شروط أوروبية ل«شرعنة انتخابات» سوريا

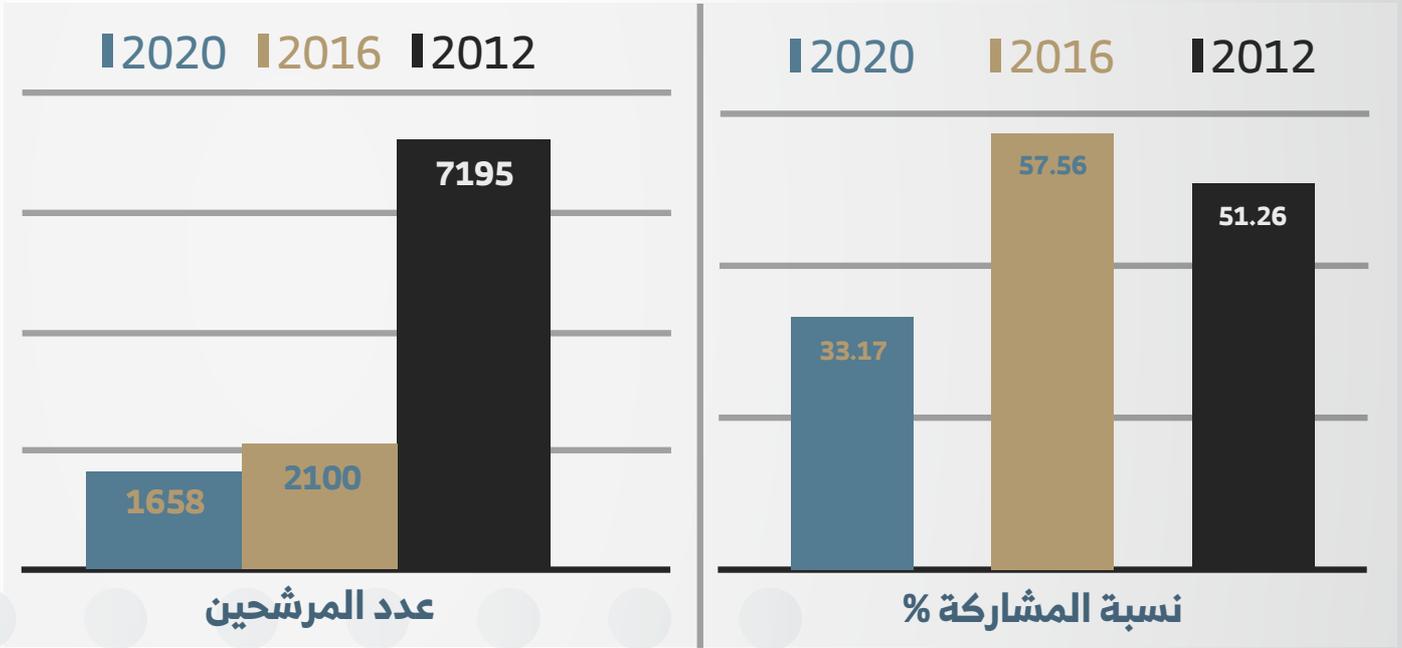
<sup>2</sup> سوريا تؤجل انتخابات مجلس الشعب للمرة الثانية بسبب كورونا

<sup>3</sup> الصحة العالمية تحذر من تفجر كورونا في مناطق النظام.. ولا إصابات في الشمال السوري

## إقبال ضعيف على الترشح والمشاركة

### الأضعف بالمقارنة مع الدوريتين السابقتين؟

بالمقارنة مع الدوريتين التشريعيين السابقين، يعتبر هذا الدور (2020)، الأضعف من حيث الإقبال حيث بلغت نسبة المشاركة 33.17% بحسب الأرقام الرسمية، بينما تشير التقديرات وتصريحات المعارضة إلى أن نسبة المشاركة الحقيقية كانت أقل بكثير، في مقابل نسبة مشاركة 57,56% في 2016، و 51.26% في 2012. كما تعتبر هذه الدورة (2020) هي الأقل من حيث عدد المرشحين مقارنة بالدورتين السابقتين، ففي دورة 2012 بلغ عدد المرشحين الفعليين الذين خاضوا الانتخابات 7200 مرشح، وفي 2016 بلغ العدد 2100 مرشح، وفي 2020 لم يتجاوز العدد الـ 1700 مرشح.



وبينما برر النظام هذا الضعف بالإقبال والترشح بسبب وباء كورونا ووجود أعداد كبيرة من السوريين في الخارج، ولكنه في الحقيقة يُوّشر بوضوح إلى ضعف الثقة بدور مجلس الشعب من ناحية وبشفافية ونزاهة العملية الانتخابية من ناحية ثانية.

حيث يسيطر تحالف الجبهة التقدمية (حزب البعث الحاكم والأحزاب والجهات المتحالفة معه) على أغلبية مقاعد مجلس الشعب، وفق قوائم مرشحين يتم الإعلان عنها في معظم مناطق سوريا من النادر أن لا يفوز أحد منها.

**سانا:** اللجنة القضائية العليا للانتخابات تعلن نتائج انتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي الثالث  
**سانا:** وزير العدل: تراجع نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب يعود إلى وباء كورونا ووجود سوريين في الخارج

## غياب في وسائل الإعلام وحضور في وسائل التواصل الاجتماعي

طوال السنوات الماضية من حكم البعث استخدمت طرق الدعاية في الحملات الانتخابية للمرشحين لمجلس الشعب الإعلانات في الشوارع والملصقات والمنشورات والإعلانات التلفزيونية والإذاعية ونادراً ما كانت تنتقل إلى مواقع التواصل الاجتماعي.

ولكن خلال الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي بشكل غير مسبق -في الحالة السورية- من قبل المرشحين والناخبين للتفاعل بشكل أو بآخر مع ظروف ونتائج الانتخابات، ولأن الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب كانت الأقل من حيث الإقبال والاهتمام مقارنة بالدورات السابقة، فقد انعكس هذا على اهتمام وسائل الإعلام التقليدية المحلية والدولية بهذه الانتخابات، مما شكل دافعاً إضافياً للمرشحين والناخبين للعمل من خلال وسائل التواصل التي وفرت منصة بديلة عن وسائل الإعلام التي غطت الحدث بطريقة بروتوكولية وباهتمام منخفض جداً.



من ناحية أخرى يمكن القول أن حاجة المواطنين للتعبير عن امتعاضهم وسط كل الضغط السياسي والأمني والاقتصادي الذي يعيشونه فرضت نفسها، وكون انتخابات مجلس الشعب لا تمس "السلطات العليا" بشكل مباشر فهي فرصة مناسبة لإفساح المجال للتعبير عن الامتعاض وعدم الرضا خاصة وأن هذا النوع من النقد في حالة سوريا غالباً ما يكون مقروناً في النهاية بالثناء على الرئيس وقيادته الحكيمة وعلى الجيش والقوى التي تسهر على أمن المواطن!

ومثلما مثلت هذه المنصات وسيلة للدعاية للمرشحين واستمزاز الآراء وطرح الشعارات والبرامج الانتخابية -إن وجدت- فقد شكلت أيضاً وسيلة لفضح الخروقات والممارسات الغير نزيهة ووسيلة لتحشيد الرأي العام للانتصار للمرشحين الذين تعرضوا للتحديد بشكل أو بآخر.

من الأمثلة على ذلك فارس شهابي وسندس ماوردي وبروين إبراهيم وغيرهم ممن حُيدوا عن الترشح أو الفوز بعد تدخل أطراف من "السلطات العليا" في العملية الانتخابية وقيامها بتنحياتهم لصالح أسماء أخرى، فقابلوا ذلك بأن نشروا على صفحاتهم في منصات التواصل الاجتماعي نقداً لاذعاً للأوضاع وللانتخابات وحاولوا تحشيد الرأي العام لصالحهم.

<sup>6</sup> بروين إبراهيم: الانتخابات عار وسوريا ليست مزرعة البعث: <https://bit.ly/3nCyVCq>

أيضاً شكلت هذه المنصات وسيلة لنقد بعض الأسماء الفائزة التي لم يكن يُتوقع أن يُسمح لها بالترشح ناهيك عن الفوز، مثل بعض الشخصيات التي كانت في السابق جزءاً من فصائل معارضة، أو التي كانت تعمل ضمن صفوف تنظيم داعش، أو التي كانت خارج سوريا وحصلت على جنسيات أخرى (سودانية، تركية..الخ) أو التي عرف عنها بأنها من أمراء الحرب أو تجارها.

هذه الخروقات والممارسات وما هو أسوء منها كانت تحدث في كل الانتخابات السابقة ولكن من النادر أن تصل إلى الإعلام أو أن يسمع بها أحد، وعادة ما كان يجري رصدها من خلال كتابات ومقالات بعض المعارضين التي تتسرب إلى الصحف العربية والعالمية، ولكنها هذه المرة وجدت طريقها إلى وسائل التواصل الاجتماعي وجرى تداولها ورصدها والاستدلال بها لنقد العملية الانتخابية.

مع ذلك تبقى سلطة بشار الأسد وعائلته وأجهزته الأمنية وكل ما يخصه أو يرتبط به بشكل مباشر خطأً أحمر لا يمكن حتى التلميح بالنقد، من قريب أو بعيد، ولذلك يحرص كل من يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي على رفع الشعارات المؤيدة لبشار الأسد وللجيش، كما يحرصون على تذييل أي نقد أو تناول سلبي للأوضاع بالثناء على بشار الأسد وقيادته وتحميل المسؤولية لمن هم دونه من أعضاء الحكومة أو البرلمان وغيرهم من المسؤولين في النظام.



## أسباب ضعف الإقبال على الترشح والانتخاب في الدور 2020

ويمكن إجمال أسباب ضعف الإقبال على الانتخابات التشريعية في هذا الدور (2020) بالأسباب التالية:

### 1 ضعف الإقبال يزداد بضعف سيطرة النظام على بعض المناطق

ومن الملاحظ أن ضعف الإقبال يتناسب طردياً مع ضعف سيطرة النظام، فمثلاً في مناطق شرق الفرات التي يتمتع فيها النظام بسيطرة محدودة، شهدت المراكز الانتخابية نسبة إقبال ضعيفة جداً، عدا بعض المراكز الانتخابية التي حدث فيها إقبال على الاقتراع لأسباب تتعلق بتنافس عشائري في تلك المناطق، والأمر نفسه بالنسبة للمناطق الأخرى، فكلما ضعفت سيطرة النظام كلما ضعف الإقبال على المشاركة والترشح، وهذا مؤشر آخر على تدخل سلطات معينة ودفع الناخبين للمشاركة والإدلاء بأصواتهم.

### 2 طبيعة الوظيفة التي بات يؤديها عضو مجلس الشعب

ومن بين كل الأسباب التي يمكن الحديث عنها لتفسير الضعف المتزايد في الإقبال على المشاركة والترشح يبرز السبب المتعلق بالدور الذي يلعبه عضو مجلس الشعب وصلاحياته لحل مشاكل السكان في المنطقة أو الدائرة التي ترشح عنها،

هذا الدور ضعف كثيراً في الآونة الأخيرة وفقد حتى الطابع "الوجهاتي"، و أصبح أقرب إلى دور معقب المعاملات في طبيعته، حيث يقتصر دور عضو مجلس الشعب على التوسط في بعض القضايا والنزاعات البسيطة مع المركز في دمشق وتسريع استخراج الوثائق الرسمية أو متابعة شؤون المعتقلين وغيرها من القضايا الغير حساسة أمنياً.<sup>7</sup>

وبما أن عضو مجلس الشعب غالباً ما يقوم بهذا الدور بمقابل مادي، وبالتالي فهو يتنافس على القيام بهذه الوظيفة مع العشرات وربما المئات ممن يلعبون نفس الدور (معقب معاملات بمقابل مادي) في منطقتهم.

أيضاً ينافس عضو مجلس الشعب على دوره قادة الميليشيات وأمرأء الحرب والشخصيات الموثوقة من أجهزة الأمن و "السلطات العليا" ودول النفوذ (إيران، روسيا، الخ)، وهؤلاء "المنافسين" يتمتعون بالصلاحيات والامكانيات للعمل على القضايا الأمنية الحساسة والمشاكل الكبيرة، بعكس عضو مجلس الشعب.

### 3 عقوبات قيصر والتردي الاقتصادي

وبالحديث عن ضعف المشاركة والإقبال، فتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذه الانتخابات تأتي بعد نحو شهر من دخول قانون "قيصر" الأميركي حيز التنفيذ، والذي تُعد العقوبات الاقتصادية التي يفرضها الأكثر قسوة على النظام، وقد طالت الحزمة الأولى منها 39 شخصاً أو كياناً بينهم رئيس النظام بشار الأسد وزوجته أسماء.

<sup>7</sup> صحيفة الجسرى: انتخابات مجلس الشعب في شرق سوريا: اختلال التوازنات المحليّة واضطراب "النظام"

وبحسب ما صرحت به وزارة الخارجية الأميركية، فإن ما حصل هو "مجرد انتخابات أخرى تضاف إلى سلسلة الانتخابات المفبركة والتصويت غير الحر الذي ليس للشعب السوري أي خيار فعلي فيه"، وأضافت: "لم تشهد سوريا أي انتخابات حرة ونزيهة منذ تسلم حزب البعث التابع للأسد الحكم ولم تكن انتخابات هذه السنة استثناءً على ذلك".

وكان ملفتاً خلال فترة الانتخابات تحسن سعر الصرف من ناحية وتحسن الوضع الاقتصادي بدرجة طفيفة، ويعتقد أن ذلك يرجع إلى أمرين:

**الأول** أن النظام ضخ أموالاً وسعى لإحداث تحسن مؤقت في الوضع الإقتصادي لكي يعطي المواطن السوري دفعة للمشاركة والتفاعل بإيجابية مع اجواء الانتخابات،

**الثاني** أن المرشحين -وعدد غير قليل منهم من أمراء وتجار الحرب- صرفوا مبالغ كبيرة لكسب الأصوات أو لشراء رضى الجهات العليا وتبييض ملفاتهم وما إلى ذلك، وهذا انعكس على بعض الأسواق والسلع والشرائح المجتمعية بشكل طفيف.

في كل الأحوال فإن الوضع الاقتصادي المتدهور الذي يمر به النظام والمناطق التي تقع تحت سيطرته ألقى بظلاله بدرجة كبيرة على مشهد "العرس الانتخابي" الذي حاول النظام رسمه، فلا يمكن عند الحديث عن الإقبال الضعيف على المشاركة تنحية هذا العامل كأحد المسببات الرئيسية لعدم رغبة المواطن في المشاركة في الانتخابات أو الاهتمام بها، ولا يمكن أيضاً إهماله كعامل سمح بوصول أسماء معينة إلى مجلس الشعب من أمراء الحرب ورجال الأعمال ممن سمح لهم وضعهم الاقتصادي بحجز المقعد الذي يريدون، في مقابل عجز الكثير من نخب المجتمع ومثقفيه وشبابه عن الترشح أو الفوز بسبب عدة عوامل أغلبها أمني أو سياسي ولكن العامل الاقتصادي له دور مهم أيضاً.



## 4 وباء كورونا

بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي، فقد تحدى النظام بإجرائه هذه الانتخابات الظروف الصحية الاستثنائية التي تمر بها سوريا والعالم كله بسبب وباء كورونا، حيث سبق وأجل الانتخابات مرتين بسبب جائحة كورونا، ولكنه أصر في الثالثة على إجراء الانتخابات رغم ارتفاع عدد الإصابات واقترب سوريا من المرور بمرحلة ذروة تفشي الوباء وافتقار سوريا إلى آليات ووسائل لإجراء الانتخابات بطريقة تراعي الظرف الصحي الذي تمر به البلاد، وافتقارها أيضاً إلى الامكانيات والتقنيات الطبية اللازمة لمواجهة الوباء.

وقد ظهرت تبعات القرار بسرعة خلال وبعد الانتخابات، حيث ارتفعت نسبة الإصابات بشكل كبير جداً ومعها نسبة الوفيات في أوساط السوريين خصوصاً في مدينتي دمشق وحلب، ورغم إصرار النظام على الإعلان عن أعداد محدودة جداً من المصابين والوفيات إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الأخبار المحلية تعج بأخبار المصابين وبنعوات المتوفين بسبب كورونا.

فلاشك أن الوضع الصحي السيء قد ساهم في ضعف الإقبال على الانتخابات، ولكن النظام قدم هذا السبب على أنه السبب الرئيسي والوحيد لتبرير ضعف المشاركة.



## صفر ديمقراطية

تصنف سوريا بأقل معدل نزاهة وديمقراطية بحسب مؤشر الحريات العامة في العالم الخاص بمنظمة "Freedom House"، لكثرة الخروقات خلال عملية الانتخاب والظروف التي تحيط بها.<sup>8</sup> فحتى بعد تعديل الدستور في 2012 وإلغاء البنود التي تنص على قيادة حزب البعث للدولة والمجتمع وما إلى ذلك، وبعد تراجع دوره كأداة أساسية للسلطة في يد النظام، وذلك منذ تولّى بشار الأسد سدة الرئاسة في العام 2000 وبعد أن أحدثت الاحتجاجات ضد الأسد ونظامه حالة اضطراب وأزمة داخلية في صفوف حزب البعث، رغم كل ذلك فلا زال حزب البعث الحاكم يحصل على نسبة في مجلس الشعب بين 53% - 67% منذ عام 1973 عندما جرت أول انتخابات تشريعية في عهد حافظ الأسد وحتى اليوم.

ففي عام 1990، جرى توسيع المجلس من 185 مقعداً إلى 250 وازداد عدد النواب المستقلين من 35 نائباً قبل التوسيع، إلى 83 بعده، وذلك حتى العام 2003.

وابتداء من انتخابات 2012، غيّرت القيادة القطرية لحزب البعث اسم قوائم مرشحيها من "قوائم الجبهة الوطنية التقدمية"، إلى "قوائم الوحدة الوطنية".

تاريخياً فإن تمثيل حزب البعث في مجلس الشعب يعتبر الأقل في مدينة دمشق و مدينة حلب من بقية البلاد، يدلّ هذا الاستثناء على محاولات النظام لاستقطاب الطبقة البرجوازية الدمشقية، التي استطاعت أن تحافظ على قاعدتها الشعبية في المدينة، وهي قاعدة كانت على مرّ التاريخ أقلّ انخراطاً في صفوف حزب البعث، والأحزاب القومية العربية واليسارية الأخرى، مقارنةً بنظيراتها في مدنٍ كبرى أخرى.<sup>9</sup>

واللافت أن نسبة تمثيل البعثيين كانت الأعلى في ريف دمشق وريف حلب، خصوصاً تلك التي كانت أجزاء كبيرة منها في يد الثوار، ومحافظة إدلب التي كانت أيضاً خارج سيطرة النظام، تلك كانت الحال أيضاً، وإن بدرجة أقلّ، في محافظة دير الزور، حيث اقتصرتم سيطرة النظام على جيبٍ صغيرٍ فقط داخل أحياء المدينة أثناء الانتخابات. والحال نفسها كانت في درعا إلى حدّ ما.<sup>10</sup>



<sup>8</sup> <https://freedomhouse.org/country/syria/freedom-world/2020>

<sup>9</sup> الانتخابات في زمن الحرب: مجلس الشعب السوري (2016-2020)

<sup>10</sup> الانتخابات في زمن الحرب: مجلس الشعب السوري (2016-2020)

ويمكن اعتبار العملية الانتخابية التي جرت في تموز 2020 الأكثر فوضوية والأبعد عن المعايير الديمقراطية والقانونية، بالمقارنة مع سابقاتها إذ يمكن تلخيص أبرز الخروقات التي تعاني منها العملية الانتخابية بالنقاط التالية:<sup>11</sup>

- قتلى ومفقودين ومهجرين في قوائم الناخبين.
- التدخلات الأمنية المباشرة وغير المباشرة في تحديد أسماء المرشحين في القوائم، وتوجيه الناخبين للتصويت لقوائم وأسماء معينة.
- سيطرة فريق بعينه (حزب البعث وقائمة الوحدة الوطنية) على أغلبية المقاعد بشكل محسوم سلفاً.
- ضعف المشاركة النسائية على مستوى الترشح والانتخاب.
- ترشح وفوز مطلوبين للعدالة الدولية
- معظم المشاركين في الانتخابات هم من الموظفين الحكوميين أو من عناصر الجيش والأمن (سُمح للجيش والشرطة بالانتخاب في 2016).
- عدد كبير من السوريين ليسوا مشمولين بعملية الانتخاب لوجودهم خارج البلاد أو لتواجدهم في مناطق المعارضة أو مناطق سيطرة الإدارة الذاتية (شرق الفرات).
- لا توجد قائمة تضم الناخبين المسجلين في كل مركز اقتراع. لذلك، يمكن التصويت عدة مرات أو التصويت في أماكن مختلفة ولا توجد آلية واضحة للتحقق من الأسماء.
- لا يسمح للمطابع -بأمر من جهاز المخابرات- بطباعة قوائم بدون أسماء مرشحي حزب البعث. لذلك، فإن أي شخص يرشح نفسه يعد افتراضياً مساعداً لمرشحي حزب البعث.
- سيطرة حزب البعث والمقربين والأجهزة الأمنية على وسائل الإعلام في سورية.
- غياب التشكيلات السياسية والحزبية المستقلة والمعارضة عن المشهد السياسي في سوريا.



<sup>11</sup> بحسب ما رصدته وسائل الإعلام غير المؤيدة للنظام ومواقع التواصل الاجتماعي، علماً أنه لا توجد آليات مراقبة للانتخابات في سورية فلا يمكن رصد الخروقات وتقييمها وتصنيفها بطريقة دقيقة.

## مطلوبون للعدالة في صفوف المرشحين والفائزين

بالإضافة إلى كل ما ذكر أعلاه من خروقات تعاني منها الانتخابات التشريعية في سوريا فإن نسبة كبيرة من المرشحين والفائزين بعضوية المجلس مطلوبون للعدالة أو متهمون بارتكاب جرائم وكما ذكرنا آنفاً فإن من أبرز ما يميز مجلس الشعب في دورته التشريعية الثالثة، تراجع الوجوه التقليدية في حزب البعث لصالح ضباط وقادة مليشيات ومجرمين معروفين بارتكاب انتهاكات واسعة ضد الشعب السوري، وعدد منهم يخضعون لعقوبات دولية نتيجة أعمالهم غير المشروعة ومشاركتهم في الحرب.<sup>12</sup>

(في الملحقات قمنا بإعداد جدول بأسماء أعضاء مجلس الشعب والانتهاكات والاتهامات الموجهة لكل منهم ومعلومات حول سبب قريهم من النظام وكيفية حصولهم على عضوية مجلس الشعب).



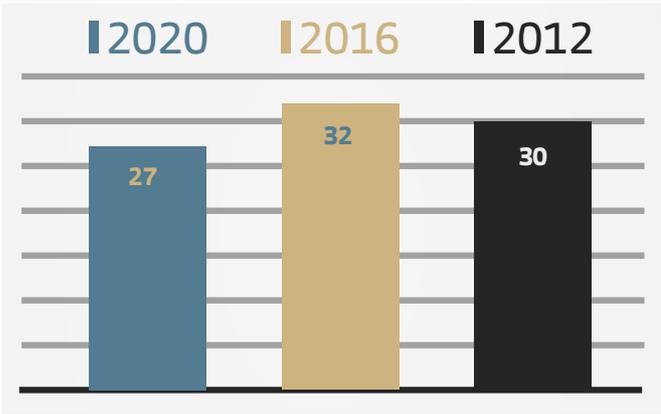
<sup>12</sup> الشبكة السورية لحقوق الإنسان: انتخابات مجلس الشعب قبل التوصل اتفاق سياسي تعتبر غير شرعية و تنسف عملية السلام  
<sup>13</sup> مع العدالة: أعداء الشعب السوري

## دور المرأة

لم يكن للمرأة أي تمثيل منذ المؤتمر السوري الأول عام 1919. حصلت المرأة السورية على حق الانتخاب من خلال المادة (7) من قانون الانتخابات العامة والتعديلات الطارئة عام 1949، لكنه اشترط حيازة شهادة التعليم الابتدائي وأن يمارسن حق الانتخاب في مراكز انتخاب مستقلة.

أول دستور سوري منح المرأة السورية حق الترشيح للمجالس التشريعية الى جانب حق الانتخاب كان دستور عام 1953، وعلى أثره ترشحت المرأة السورية أكثر من مرة لانتخابات البرلمان، ولكنها لم تستطع أن تنجح في هذه الانتخابات، حيث كانت "ثرثيا الحافظ" أول امرأة رشحت نفسها للبرلمان عام 1953.

أما أول وصول للمرأة السورية إلى البرلمان كان في حقبة الوحدة السورية المصرية، وحصل ذلك بقرار من السلطة السياسية العليا، حيث تمثلت المرأة في مجلس الأمة للمرة الأولى عام 1960 من خلال سيدتين من سورية هما "جيهان موصلي" و "وداد الأزهري".



حرص حزب البعث على تمثيل معين للمرأة منذ توليه السلطة وارتفع هذا التمثيل بشكل واضح في 2012، فقد بلغ عدد النساء في مجلس الشعب في دورة 2012 حوالي الـ 30 مقعداً، وفي 2016 بلغ 32 وفي 2020 بلغ 27.

وخلال الانتخابات الأخيرة كان الحضور النسائي ضمن أسماء المرشحين المستقلين لافتاً، العديد من المرشحات قدمن أنفسهن بطريقة استعراضية إلى حد ما أظهرتهن بشكل متميز، ولكن مع غياب الحديث عن أي برنامج انتخابي.

شهدت انتخابات 2016 دوراً مميزاً للمرأة حيث فازت العديد من النساء ورشحت إحداهن لرئاسة المجلس وهي سابقة فريدة من نوعها (هدية عباس)

ولوحظ في الانتخابات التشريعية لعام 2016 وصول العديد من الفائزات لمجلس الشعب كنوع من المكافأة أو التعويض على (التضحيات) التي قاموا بها إلى جانب النظام حيث فازت على قوائم حزب البعث اثنتان من النساء ممن قتل أقاربهم في مواجهات عسكرية مع المعارضة،

وفي انتخابات 2020 لم يكن الأمر بعيداً عن هذه الآلية وأضيف إليها تقديم نساء من السلك الأمني أو العسكري مثل: باسمه صالح الشاطر، أول امرأة برتبة لواء في شرطة نظام الأسد، وأول سورية تتراأس الخدمات الطبية في داخلية نظام الأسد، والتي كان من اللافت ترشحها على قوائم حزب البعث العربي الإشتراكي في دمشق رغم أنها تنتمي لسك الشرطة ومن المفترض أنها مستقلة.

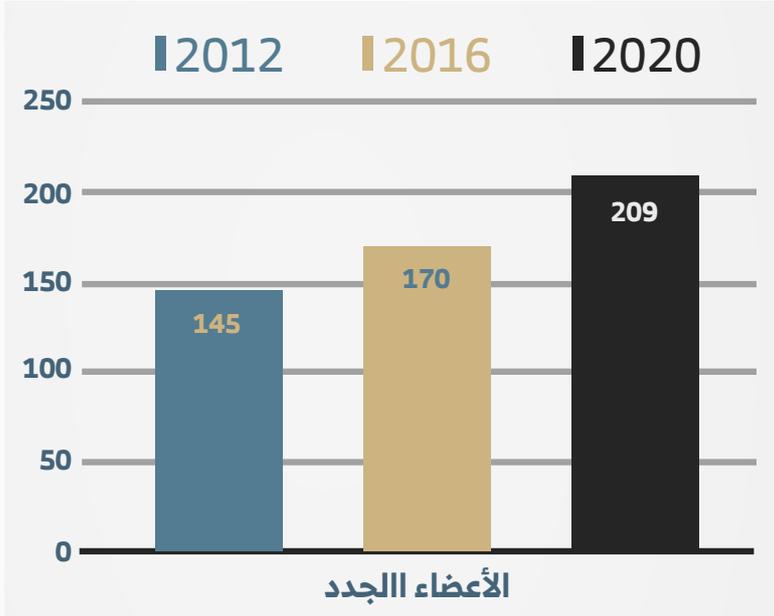
بالنسبة لعدد الإناث الفائزات في كل محافظة في الدور 2020:

المنطقة (المحافظة)	عدد النساء الفائزات	الأسماء
دمشق	5	بشرى زريقة - نهى محايري - باسمه شاطر - ماري البيطار - نورا أريسيان
حلب	3	مارييت خوري عبد الله - لوسي أسكه نيان - ثناء فخر الدين
حمص	3	جريدة ميخائيل ثلجة - فادية يوسف ديب - هزار فايز الدقس
مناطق حلب (ريف حلب)	2	فاتن محمد علي محمد - منال الشيخ أمين
حماة	2	عروبة نايف محفوض - غادة محمد إبراهيم
إدلب	2	شيرين عبد العزيز اليوسف - فاطمة خميس
طرطوس	2	سهام العثمان - رانيا حسن
دير الزور	2	ميادة صالح العلي - مريم المتراس
ريف دمشق	1	هيفاء جمعة
اللاذقية	1	ميساء محمد صالح
الرقّة	1	سهى العجيلي
الحسكة	1	نور يعقوب درة
درعا	1	فايزة حسن العذب
السويداء	1	مجد مشاري أبو زيدان
القنيطرة	0	--

## 2012: برلمان جديد لعهد جديد

في سوريا كل الرابعين والخاسرين في انتخابات مجلس الشعب هم من أشد المؤيدين لبشار الأسد، باعتبار أنهم حصلوا على موافقة وتزكية الأجهزة الأمنية قبل الترشح أو الفوز. وهذا ما يضمن للنظام وجود هيئة تشريعية مخلصه تماماً للنظام ومؤيدة له بشكل كامل.

يروى أن أول من هتف بشعار "إلى الأبد يا حافظ الأسد" كان "محمد ذياب الماشي"، وهو أحد الشخصيات العشائرية المعروفة في منبج (شرق حلب)، عندما عقد مجلس الشعب دورته الأولى في فترة حافظ الأسد (1973)، فرد عليه حافظ الأسد بالقول: "وأنت أيضاً إلى الأبد"، وبالفعل، بقي "الماشي" في البرلمان حتى وفاته عام 2009 عن 94 عاماً، وبعد رحيله ورث ابنه "محمد خير الماشي" مقعد والده في المجلس النيابي وما زال منذ وفاة والده عضواً في البرلمان.



ولكن الحقيقة أن الماشي، من الأمثلة النادرة على الأشخاص الذين استطاعوا الحفاظ على مقعدهم في المجلس بعد 2012، فرغم الخروقات والمآخذ الكثيرة التي تعترى الانتخابات التشريعية إلا أن النظام منذ 2012 حرص على إحداث تغيير في أسماء الشخصيات التي تفوز بمقاعد المجلس بنسبة ليست بالقليلة زادت عن الـ 60%.

أيضاً حرص النظام منذ 2012 على التركيز على حضور المرأة وتمثيلها في المجلس، بل ورشح امرأة لرئاسة المجلس<sup>15</sup> في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ البرلمان السوري منذ تأسيسه في 2019، كما ذكرنا آنفاً.

ويمكن القول أن بشار الأسد ونظامه ومنذ 2012 قام بالعديد من الخطوات التي حاول من خلالها إعطاء انطباع بأن عهداً جديداً بدأ في سوريا وأن هذا العهد حضاري وديمقراطي أكثر من أي وقت مضى.

<sup>15</sup> هدية عباس، شغلت رئاسة المجلس في نيسان 2016 وعُزلت عن منصبها بعد سنة وأربع شهور في تموز 2017

### أهم هذه الخطوات:

- إقرار دستور جديد للبلاد (دستور 2012) تضمن إلغاء المادة الثامنة التي تنص على أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية، وبذلك يكون قد فتح المجال أمام التعددية السياسية (الحزبية)
- إبراز حضور وتمثيل المرأة.
- التركيز أكثر على دور الأقليات عبر إسناد المزيد من المسؤوليات لهم في إطار اللجان الدائمة وغير الدائمة، وتقديمهم للحديث والتصريح في الإعلام بصفاتهم أعضاء في مجلس الشعب.
- إفساح المجال لفئة المستقلين (غير الحزبيين) لشغل مقاعد في البرلمان، بنسبة تتراوح بين 20% - 33% من مقاعد المجلس.
- تشجيع كوادر الحزب وغيرهم على الترشح والمشاركة في الانتخابات.
- إفساح المجال -نسبياً- للمواطنين للتعبير عن رأيهم ونقد العملية الانتخابية أو نقد أعضاء مجلس الشعب.
- إحداث تغيير كبير في أعضاء مجلس الشعب من دورة إلى أخرى (أكثر من 60%)، وتحييد أغلب الأسماء القديمة التي اعتاد السوريون على رؤية أسمائهم على قوائم الفائزين.
- إفساح المجال أمام بعض العناصر الشابة -نسبياً- للفوز بمقاعد في البرلمان.



الجدول رقم 02: يوضح عدد مقاعد الجبهة التقدمية (قائمة الوحدة الوطنية) منذ تسلم عائلة الأسد للسلطة منذ 1973 وحتى 2020، ويبدو واضحاً كيف أن النظام حاول في 2012 بالذات وما بعدها تقليل عدد المقاعد المخصصة لقائمة الوحدة الوطنية في مقابل تخصيص مقاعد للمستقلين (غير الحزبيين).

الدور	عدد مقاعد المجلس	عدد مقاعد الجبهة التقدمية	نسبة سيطرة الحزب
1973	186	186	100%
1977	195	195	100%
1981	195	195	100%
1986	195	195	100%
1990	250	250	100%
1994	250	250	100%
1998	250	250	100%
2003	250	250	100%
2007	250	250	100%
2012	250	168	67%
2016	250	200	80%
2020	250	177	71%

ولكن هذه الخطوات التي قام بها النظام -ووصفت بأنها إصلاحات- على وقع انطلاق وتوسع دائرة الاحتجاجات في مختلف مناطق سوريا وخروج العديد من المناطق خارج سيطرته، في حقيقتها لم تكن سوى إجراءات شكلية للتماهي مع الواقع الجديد، وإعادة بناء حزب البعث الحاكم وتمكينه من مفاصل المجتمع والدولة وفق رؤية وطريقة حكم بشار الأسد، بما يمكنه من التعامل مع تحديات حركة الاحتجاجات التي انطلقت ضد النظام، وهو ما أكدته مواقف وبيانات وتصريحات المعارضة السورية في الداخل والخارج التي قاطعت هذه الانتخابات في 2012 و 2016 و 2020.

## ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال:

معظم الشخصيات التي وصفت بالمستقلة وترشحت أو فازت بالانتخابات التشريعية في 2012 و 2016 و 2020 هي شخصيات معروفة بمساندتها للنظام وولائها الكبير له وعلاقتها بالاجهزة الأمنية، مثل أحمد الكزبري الذي ترشح في إحدى الدورات عن المستقلين ولكن جرى تقديمه في الدورة التالية عن حزب البعث.

لم تضم قوائم المرشحين أو الفائزين خلال الدورات الثلاث أي شخصية واحدة معارضة أو معروفة بنقدها لنظام الحكم وبشار الأسد.

رغم الحديث عن التعددية الحزبية والحريات ولكن الواقع أن هناك قيوداً كبيرة تفرض على ترخيص الأحزاب في سوريا تتضمن متابعات أمنية، وكذلك الأمر بالنسبة لأي تجمعات ومبادرات سياسية من أي نوع.

في مقابل إلغاء المادة الثامنة من الدستور (حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية)، فقد سنّ النظام في 2016 "القانون ثمانية" الذي عدل بموجبه قانون الانتخابات العامة بحيث أصبح بإمكان عسكري الجيش وقوى الأمن الداخلي المشاركة بالانتخاب.

احتفظ بشار الأسد وعائلته ورموز النظام العسكريين والأمنيين والاقتصاديين والدينيين، في العهد الجديد وبعد "الإصلاحات المزعومة" برمزيتهم ومناصبهم العvisية على التغيير أو حتى النقد، وتحكمهم المطلق بمقدرات الدولة.

احتفظ حزب البعث وقائمة الوحدة الوطنية -التي تتضمن حزب البعث والمرشحين من غير الحزب المتحالفين معه- بصلاحيّة تمرير جميع مرشحيه للفوز بمقاعد مجلس الشعب والتحكم بمن يفوز أيضاً من غير المرشحين الرسميين على قائمته، فرغم إفساح المجال لشخصيات من خارج القائمة للفوز في الانتخابات، ولكن في المقابل فإن المرشحين في قائمة الوحدة الوطنية التي يقودها الحزب كلهم يفوزون أيضاً، فالذي فعله النظام عملياً أنه قلل عدد المرشحين على قوائمه بحيث ترك المجال لمرشحين من قوائم أخرى تابعة له بشكل غير رسمي للفوز باسم المستقلين.

ويمكن القول أن بشار الأسد ونظامه في 2012 وما بعدها حاول جاهداً رسم صورة إصلاح سياسي من نوع ما، وشجع السوريين بمختلف الوسائل للمشاركة والترشح بأعداد كبيرة للتجاوب مع المشهد الديمقراطي- الذي يحاول رسمه، وبالفعل لقد ظنّ البعض في وقتها أن النظام يريد التأسيس لهامش حريات وإجراء إصلاحات سياسية، ولكن ومع تكشف نتائج الانتخابات والطريقة التي أدار بها النظام تلك الانتخابات، ومع استمرار النظام في نهجه المعروف في إدارة الدولة تبددت آمال السوريين بأن يقوم النظام بأي إصلاحات سياسية من تلقاء نفسه.

<sup>16</sup> الاختراق غير المسبوق الذي حدث في هذه القاعدة حصل عندما تم إسقاط فواز الدبس وهو من مرشحي النظام على قائمة الوحدة الوطنية عن الحزب الشيوعي السوري، وعضو لجنته المركزية، وتم استبداله بمرشح من حزب البعث، والتوجيه بعدم انتخاب الدبس ليسقط لأول مرة في تاريخ الانتخابات التي يجريها نظام الأسد أحد مرشحيه، سواء من البعث أو الجبهة الوطنية التقدمية.

## الانتخابات التشريعية 2020: ماذا تغير؟

هناك العديد من المميزات التي ميزت الانتخابات التشريعية الأخيرة (2020)، تتعلق ببنية مجلس الشعب وطريقة اختيار أعضائه، فباستثناء محافظة النظام على أغلبية النواب "البعثيين" الذين كانوا ولا يزالون الأكثر عدداً، فقد طرأت تغييرات معينة على سمات ممثلي جماعات المصالح الأخرى.

### قادة الميليشيات وعائلات القتلى المؤيدين تحجز حصة كبيرة

يتكون تمثيل مجلس الشعب عادة على حسب الفئات التالية:

- أعضاء فاعلون في حزب البعث.
  - التنظيمات الشعبية والنقابية التابعة لحزب البعث والمرتبطة به.
  - الوجهاء وشيوخ العشائر (بعضهم من المستقلين)
  - رجال الأعمال. (غالبهم من المستقلين)
  - شخصيات دينية (سنة غالباً) (من المستقلين)
  - شخصيات عامة
  - شخصيات تنتمي أو محسوبة على الأقليات العرقية أو الدينية
- ولكن في الانتخابات الأخيرة (2020) برزت تصنيفات أو فئات جديدة وحجزت نسبة ليست بالقليلة من مقاعد مجلس الشعب، وكانت موجودة في الدور التشريعي الثاني 2016 ولكن بنسبة أقل هي:
- قادة الميليشيات (أمراء الحرب): الطرف الجديد الذي أصبح من مكونات مجلس الشعب وجزءاً معتبراً منه هو أمراء الحرب وقادة الميليشيات الذين أصبح لهم تمثيل واضح في المجلس منذ

2016

- عائلات قتلى الجيش والميليشيات المساندة: يأتي تمثيلهم عملياً كنوع من المكافأة على تضحياتهم في الدفاع عن النظام



## تمثيل الإسلام السنة

- ◆ في المقابل فقد تقلص تمثيل الشخصيات الدينية في المجلس الجديد أكثر مما كان عليه في 2016 وارتفعت نسبة ممثلي بعض الأقليات ونسبة أمراء الحرب.
- ◆ وتغيرت طريقة تمثيل الإسلام السنة بعد 2012، عندما بدأ النظام بتمثيل الإسلام السنة من "الفريق الديني الشبابي" الذي أسسه وزير الأوقاف ويرأسه ابنه، فخصص له أربعة مقاعد في 2016 هم كل فرح حمشو (شقيقة محمد حمشو، وقريبة من القيسيات)، ومحمد زريع (من تلاميذ الشيخ أحمد كفتارو)، وريم الساعي من الحسكة وخالد خدوج من طرطوس.<sup>17</sup>



- ◆ وهنا تجب الإشارة إلى استراتيجية معينة لطالما عمل عليها النظام تتضمن تحييد الإسلاميين الحركيين (أعضاء وتنظيمات الحركات الإسلامية السياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين) في مقابل إفساح المجال لتيارات إسلامية محافظة لتمثيل الإسلام السنة، ويُعتقد أنّ دعم جماعة القيسيات، وتأسيس الفريق الديني الشبابي وغيرها من الخطوات إنما جاءت في هذا السياق.

## أسماء معتادة على الفوز خارج المجلس

- ◆ أيضاً مما ميز الانتخابات التشريعية الأخيرة إجراء النظام تعديلات كبيرة في بعض المحافظات مثل السويداء التي قام النظام باستبدال كل الأعضاء القدامى فيها بأعضاء جدد، والسبب غالباً أنهم فشلوا في تهدئة الاحتجاجات التي انطلقت فيها قبل شهور وما زالت مستمرة بوتيرة متذبذبة، وكان من اللافت أن أحد الشخصيات الجديدة التي شغلت مقعد السويداء في البرلمان هو ضابط متقاعد، والأمر نفسه بالنسبة لدرعا.
- ◆ وحتى الأشخاص الذين يتمتعون بدرجة من الشعبية وعادة ما يخوضون الانتخابات ويفوزون، إما مُنعوا من المشاركة هذه المرة أو خسروا لصالح أشخاص آخرين جدد، مثل محمد حمشو وفارس الشهابي وطريف قطريش، وماريا سعادة من عائلة سعادة البارزة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، ونواف المسلة رئيس قبيلة جبور، وموسى نور نقيب الصحفيين، وعبد العزيز الملحم شخصية عشائرية بارزة في حمص وكبير برلمانيي سوريا، وابنه نواف الملحم عضو وفد محادثات سوتشي وجنيف، ومحمد الفارس زعيم قبيلة طي في الحسكة.

◆ يمكن تفسير تخلي النظام عن هذه الأسماء -التي عرفت بالولاء له ولطالما حظيت بمكانة ومعاملة خاصة-

◆ النظام ومع تدشينه للدستور الذي صورته وكأنه بداية عهد جديد فمن الطبيعي أنه بحاجة إلى محظيين جدد مرتبطين به هو، لتوسيع نفوذهم الاجتماعي والتجاري والديني في عهده هو، مثل الدبس والدروبي والمستي وآلان بكر وعمار الأسد وقلعجي وحمودة الصباغ والكزبري وغيرهم.

◆ قلق النظام من الأسماء القديمة بعد انشقاق شخصيات من مواقع متقدمة في النظام مثل رئيس الوزراء رياض حجاب وبعض السفراء وأعضاء مجلس الشعب والكثير من الضباط والعسكريين وغيرهم،

◆ طريقة عمل وتفكير النظام التي لا تسمح عادة لأي شخص بالتمتع بالسلطة وشرعية شعبية راسخة في محيطه.

### ■ دور أكبر للأقليات

◆ أيضاً مما ميز الدورة الحالية لمجلس الشعب إبراز دور الأقليات بشكل أكبر من المعهود في الدورات السابقة، فمع أن مجلس الشعب في سوريا لا يعتمد حصصاً معينة للأقليات والمرأة أو الشباب وغيرها إلا أن نسبة المكونات بحسب انتماءاتهم العرقية وحتى الإثنية كانت شبه ثابتة طوال الفترة الماضية من حكم عائلة الأسد التي بدأت في مطلع سبعينيات القرن الماضي.

◆ فمثلاً حمودة الصباغ وهو مسيحي سيرياني من محافظة الحسكة رغم أنه لم يفز في الانتخابات بعدد كبير من الأصوات مقارنة بالأسماء الأخرى التي كانت معه على نفس القائمة في المنطقة التي ترشح عنها، ويشاع عنه أنه لا يحظى بالكثير من الشعبية في محيطه، حتى أنه لم يشارك في عملية الاستئناس الحزبي التي أجراها الحزب بحجة أنه عضو قيادة قطرية، ومع ذلك فقد تولى رئاسة المجلس الشعب، في سابقة لم تحدث منذ العام 1943.

◆ أما بالنسبة للشبيعة فقد ازداد تمثيلهم من مقعدين في دورة 2012 إلى ثمانية مقاعد في دورة 2016 وربما أكثر في 2020، وهذا مؤشر واضح على دور إيران المتنامي في سوريا، وتغلغلها في مفاصل النظام واستغلال العناصر التابعة لها من أمراء الحرب وقادة الميليشيات لموقعهم في مجلس الشعب لإضفاء شرعية سياسية واجتماعية وحصانة على تحركاتهم ومشاريعهم.

◆ وفي انتخابات 2020 أعطى الأسد ثلاث مقاعد للأرمن، يمكن تبرير منطق الأسد لهذه الخطوة إلى ثلاثة جوانب:

● رسالة إلى الجانب التركي

● الرغبة في إقامة علاقات أفضل مع أرمينيا في مواجهة تركيا.

● مكافأة الجالية الأرمنية على دفاعها عن النظام.

- ◆ منذ تأسيسه في عام 1928 وحتى عام 2020، ضم البرلمان السوري 24 عضواً أرمينياً، وفي مقابل التمثيل الأرميني فقد ضغط النظام لسحب ترشيح ممثلي الكرد المعتادين (عمر أوسي و طريف قوطرش) وتم استبدالهما بشخصيات غير معروفة في الأوساط الكردية (عبد الرحمن خليل من الحزب الشيوعي - بكداش، إسماعيل حجو من الحزب الشيوعي - بكداش، آلان بكر من حزب البعث)، وهي شخصيات غير معروفة في الأوساط الكردية وغالباً لا يعتبرها الأكراد ممثلين فعليين لهم.
- ◆ أما فيما يتعلق بالمؤهلات العلمية، فقد جرت العادة أن يكون نائباً بعثياً واحداً على الأقل في كل دائرة حاصلًا على شهادة الدكتوراة، أو أن يكون ثلثا النواب في معظم الدوائر من حملة الشهادات الجامعية.

### السماح للمتصلحين بالترشح والفوز

- ◆ وما ميز دورة 2020 الانتخابية، عدة حالات سمح فيها النظام لأفراد تمت مصالحتهم بالترشح لمجلس الشعب، من أبرز هذه الحالات:



◆ عنصر داعش السابق، **فادي رمضان العفيس** (دير الزور قائمة الفئة أ) بعد مصالحته مع الأسد ودفع نصف مليون دولار، تم تبرئة سجله ليخوض الانتخابات، ولكن اسمه لم يرد في قائمة الفائزين. ترشح إلى انتخابات مجلس الشعب بعد انتقاله من صفوف تنظيم الدولة إلى قوات الأسد في دير الزور، وهو ويعمل ضمن صفوف لواء الباقر التابع لإيران، وتنقل مصادر إعلامية أنه يعرف عنه فساده الأخلاقي وممارسته السرقة والنهب من الأهالي.<sup>18</sup>



◆ الحالة الثانية **عامر تيسير خيتي** (ريف دمشق ضمن قائمة الفئة (ب))، الذي ترتبط عائلته بفصيل جيش الإسلام، وكان شقيقه "عبد الرحمن" أحد المقربين من قائد جيش الإسلام زهران علوش، ويشاع تورط شقيق آخر في تجارة المخدرات. هرب عامر إلى مصر ومكث هناك لمدة أربع سنوات حتى تصالح مع النظام قبل عامين، وعاد إلى سوريا بكميات كبيرة من النقود.<sup>19</sup>



الحالة الأخرى **مدلول عمر العزيز** الملقب بأبو ذباح، (بسبب كثرة ذبحه لعناصر النظام السوري) إذ كان يشغل منصب أمير في جبهة النصر ما بين العامين 2012 و 2015، ليهرب بعدها إلى دمشق، بعد دخول تنظيم "داعش" إلى دير الزور، ويجري مصالحة مع نظام أسد، ويتطوع لصالح المخابرات الجوية، حيث بدأ بتشكيل ميليشيات من أبناء عشيرته والأصدقاء والمعارف بعد أن نسق لهم مصالحة مع نظام أسد وطوعهم لصالح الجوية، وشارك في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة وفاز بمقعد بعد أن صرف مبلغاً كبيراً من المال لكسب الأصوات إلى جانب دعمه من قبل قائد ميليشيا "الحرس الثوري الإيراني" في دير الزور المدعو "حاج علي" وابن قبيلته الموالي المعروف للنظام والذي كان في صفوف المعارضة: نواف البشير.

<sup>18</sup> صحيفة جبر: أممي في تنظيم الدولة ثم قيادي في لواء الباقر يترشح لمجلس الشعب <https://bit.ly/31RKYCq>

<sup>19</sup> شبكة شام: برلمان الأسد "متعدد الجنسيات" وسط حضور بارز لقادة الميليشيات وأمنيين سابقين بداعش والنصرة

## موقف روسيا من الانتخابات التشريعية 2020

عندما سئلت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية، "ماريا زاخاروفا"، عن الموقف الروسي حيال انتخابات مجلس الشعب في سوريا، قالت: "الانتخابات البرلمانية مهمة للحفاظ على الاستقرار في البلاد"، ثم عقبت قائلة: "من السابق لأوانه تقييم هذه الانتخابات قبل معرفة نتائجها".

وكانت مصادر روسية قد أشارت إلى أن موسكو قد تكون عملت بشكل "هادئ وبعيداً من الأضواء"، لـ "تحسين شكل هذه الانتخابات" عبر الضغط لسحب ترشيح عدد من الشخصيات المحسوبة على إيران، أو الذين برزت أسماؤهم في لوائح العقوبات الدولية بشكل قوي.

التعليق الأكثر وضوحاً على الانتخابات جاء من موسكو على لسان الدبلوماسي السابق الحائز على الجنسية الروسية والمستشار في الخارجية الروسية، رامي الشاعر والذي كرر هجومه الحاد على الأسد ونظامه، قبل الانتخابات وبعدها، إذ كتب مقالاً تساءل فيه "عما يمكن أن يعود على الشعب السوري من انتخابات تجري بالآلية ذاتها التي كانت تجري بها منذ 50 سنة؟ وما الذي يمكن أن يطرأ على انتخابات هذه الدورة من تغيير في ظل النظام والنهج والآليات ذاتها، والشخصيات ذاتها أيضاً؟".

رغم هذه الإشارات والتصريحات يبقى الموقف الروسي -الرسمي على الأقل- موقفاً مؤيداً لبشار الأسد ولخطوة الانتخابات إن لم يكن داعماً لها أيضاً، وسيكون من المبالغة القول بأن روسيا لا تدعم بشار الأسد في خطوة الانتخابات ولا تؤيده في تجاوز القرارات الدولية والتحضير للانتخابات الرئاسية، خصوصاً أنها لم تكتف بالسماح له بتنظيم هذه الانتخابات فقط، وإنما شاركت فيها. فقد ظهر الدور الروسي جلياً، في التنافس مع إيران على مقاعد مجلس الشعب في مناطق شرق الفرات في دير الزور والحسكة والرقعة،

حيث تنافس المرشحون المدعومون من روسيا مع أولئك المدعومين أو المحسوبين على إيران بشكل واضح وبينما نجح المرشحون المدعومون من إيران في الفوز في بعض المناطق تمكن المرشحون المحسوبون على الروس من الفوز في مناطق أخرى.

بالنسبة للحسكة فمعظم الذين نجحوا في الوصول إلى مجلس الشعب ينظر إليهم على أنهم من المقربين من روسيا، أما في دير الزور فقد فاز اثنان من أشد المحسوبين على روسيا، بينما فاز اثنان آخران من طرف إيران، وفي الرقة فاز أشخاص من المحسوبين على إيران.

والحقيقة أن التنافس على المنطقة الشرقية وحرص كلي الطرفين الروسي والإيراني على تحقيق حضور فيها أمر غير مستغرب في ظل التعقيدات التي تسود المنطقة من حضور الولايات المتحدة وحلفائها "قسد"، وامتناع الإدارة الذاتية عن المشاركة في الانتخابات وعدم السماح بفتح مراكز اقتراع في مناطق سيطرتها، حيث يتوقع أن يلعب أعضاء مجلس الشعب دوراً ما في تمثيل الطرف الداعم له، وهو أيضاً رسالة من الروس أو الإيرانيين بأنهم موجودون، ولديهم قيادات مجتمعية يقدمونها و يدعمونها لجمع الأنصار من حولهم.

## كيف يوظف النظام مجلس الشعب لتعزيز بقائه

- ◆ منذ 2012 شكل مجلس الشعب وسيلة مهمة للنظام للتعبير عن الامتنان لمناصره والمدافعين عنه، من ناحية أخرى فقد مثلت عملية التنافس أو التصارع على مقاعد مجلس الشعب داخل صفوف الحزب وما يترتب على الفوز من حصانة ومكتسبات طريقة لتمييز النظام لاتباعه بعضهم عن بعضهم.
- ◆ وفي الانتخابات الأخيرة (2020) حرص النظام على إجراء الانتخابات رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية سيئة، وفي ظل انتشار وباء كورونا، استمراراً للمسار الذي بدأه قبل أعوام ولعب فيه على الموازنات بين الشباب ورجال الأعمال وزعماء العشائر وامراء الحرب وعوائل الذين ضحوا من أجله.
- ◆ لقد استخدم النظام المجلس في محاولة لإبراز وجه مدني ديمقراطي علماني لنظامه العسكري الموصوف بالاستبداد والشمولية.
- ◆ أيضاً حرص النظام على إضفاء طابع قانوني على قراراته ومواقفه واستخدم مجلس الشعب لذلك عندما كان يمررها عبر مجلس الشعب ويصدرها باسمه.
- ◆ كما حرص النظام من خلال مجلس الشعب على إيصال رسالة لكل من يطالبه بالتغيير بأن كل شيء على ما يرام وأن سوريا لا تفتقر إلى الديمقراطية ولا حاجة فعلية لإجراء تغييرات هيكلية ودستورية أو سياسية واجتماعية.



لا يهتم الدارسون والباحثون عادة بدراسة تفاصيل أي عملية انتخابية في سوريا وغيرها من المناسبات والأحداث التي تتضمن مظهراً أو عملية ديمقراطية من نوع ما لأن النظام في سوريا يرتب كل شيء سلفاً بشكل دقيق ولا يترك مجالاً لأي (مفاجآت) ولا يسمح بوصول معارضين أو معترضين أو منتقدين حتى.

وهذا أدى إلى التقليل من قيمة القرارات والخطوات التي يتخذها النظام، وتناولها بشكل سطحي باعتبارها "مسرحية هزلية" وحصر التبريرات المتعلقة بسلوك النظام في هذه الانتخابات، بعامل "الولاء" للنظام وعامل "شرعنة" قراراته، بينما أهملت أمور أخرى تتعلق بطريقة توظيف النظام لمؤسسات الدولة وخصوصاً التشريعية منها لتوجيه رسائل معينة للداخل والخارج أو لتمرير التشريعات والقوانين ولتقوية العصبية المحيطة به، ولتشكيل "جدار حماية" إضافي لحمايته وتعزيز موقفه.

وفي الظروف التي تمر بها سوريا اليوم فإن دراسة سلوك النظام وطريقة تعامله مع مؤسسة مثل "مجلس الشعب" وتفعيل دورها من عدمه وطريقة اختياره للأعضاء ونسب ومكونات كل شريحة وغيرها من التفاصيل -مهما بدت غير مهمة- فكلها مؤشرات يمكن من خلالها فهم توجهات النظام للمرحلة المقبلة.

لقد كانت خطوة المضي في انتخابات مجلس الشعب في تموز/يوليو 2020 أكثر من مجرد إجراء شكلي أرادته النظام، لقد عنت هذه الخطوة أن النظام ما زال لا يرى من سوريا سوى اتباعه ومؤيديه وأن معركته مع الآخر معركة حياة أو موت وفي سياق هذه الحرب فإن النظام لا يرى أنه بحاجة لإجراء تعديلات أو تغييرات فعلية، وأن التغيير الفعلي الذي يؤمن به هو مزيد من عسكرة المجتمع السوري والهيئات التي من المفترض أن تمثله.

وحتى التعديلات القليلة التي أجراها النظام وحاول التغني بها وإبرازها واعتبرها مبادرة إيجابية منه نحو الآخر لدرجة أنه اعتبرها رسالة إيجابية منه تجاه المعارضين للمشاركة في المشهد السياسي الذي يرسمه باعتبار أنه أصبح أكثر انفتاحاً وديمقراطية، حتى هذه التعديلات لم تكن سليمة ولا مكتملة وجرى اتباع بعضها بتعديلات أخرى ألغت التأثير الإيجابي المفترض أو المزعوم لها بل وربما زادت الوضع سوءاً مثل إقرار مادة ثامنة جديدة تسمح لعناصر أجهزة الأمن والشرطة والجيش بالمشاركة في الانتخابات، بدل المادة الثامنة من الدستور التي كانت تحصر قيادة الدولة والمجتمع بحزب البعث العربي الاشتراكي.

- لذلك ومن بين العديد من السيناريوهات التي يجري الحديث عنها بخصوص مستقبل سوريا فإن الطريقة التي أدار بها النظام الانتخابات الأخيرة والطريقة التي اختار فيها أعضاء مجلس الشعب، ترجح السيناريو المتعلق برغبة النظام بالاستمرار بالحرب والتصعيد في المواجهة مع فصائل المعارضة تحت ذريعة السيطرة على إدلب وفرض سيطرة النظام على كامل المنطقة، كخيار أول.
- أما السيناريو الثاني فيتضمن استمراره في عزل نفسه والمناطق التي يسيطر عليها وعسكرتها بشكل أكبر والدخول في حالة عزلة دولية شبه كاملة والتركيز على فرض سيطرته بشكل أكبر على مناطق سيطرته بما لا يترك مجالاً لأي تحرك ضده وزيادة اعتماده على حلفائه (روسيا وإيران) في مقابل دعمه للبقاء والاستمرار في حكم سوريا.
- أما سيناريو المضي في العملية السياسية فإن أهم ما يمكن استنتاجه من كل ما سبق، أنّ النظام مستمر بتوجيه الضربة تلو الأخرى للعملية السياسية ولا ينفك يقضي على أي أمل لانتهاء الصراع في سوريا والانتقال إلى وضع جديد، ولا يُتوقع منه أن يتجاوب -بشكل طوعي- إيجابياً مع هذا المسار وسيكون على مختلف الأطراف المتدخلة والمعنية ممارسة الكثير من الضغوط عليه من الداخل والخارج للخروج من مسار الحرب والمضي في مسار العملية السياسية.



## الأحزاب والكتل المشاركة

2020	2016	2012	اسم الحزب	
168	172	134	حزب البعث العربي	1
2	4	8	الحزب الشيوعي السوري (بكداش)	2
2	0	3	الحزب الشيوعي السوري الموحد	3
3	2	2	حزب الاتحاد الاشتراكي العربي	4
3	1	3	حزب العهد الوطني	5
0	0	0	حركة الاشتراكيين العرب	6
1	0	0	الحزب الوندوي الاشتراكي الديمقراطي	7
3	7	4	الحزب السوري القومي الاجتماعي <sup>20</sup>	8
1	2	18	حزب الوندويين الاشتراكيين	9
0	0	0	حزب الاتحاد العربي الديمقراطي	10
0	0	0	حزب التضامن	11
0	0	0	حزب الديمقراطي السوري	12
0	0	0	حزب الطليعة الديمقراطي	13
0	0	0	حزب التضامن العربي الديمقراطي	14
0	0	0	حزب التنمية الوطني	15
0	0	0	حزب الشباب الوطني السوري	16
0	0	0	حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية	17
0	0	0	حزب سوريا الوطن	18
0	0	1	حزب الإرادة الشعبية	19
0	0	0	حزب الشعب	20
67	62	77	مستقلون	21
250	250	250	المجموع	

<sup>20</sup> الحزب القومي الاجتماعي السوري (SSNP)، ثاني أكثر الأحزاب نفوذاً في سورية بعد حزب البعث، مُنع من الترشح للانتخابات مجلس الشعب 2020، وكان قد حُل قبل أشهر من الانتخابات بسبب علاقته برامي مخلوف. وهو أقدم حزب في سورية، إذ يعود تاريخه إلى أوائل الثلاثينيات، وكان يفتخر بقاعدة حزبية متنوعة، من العلويين والمسيحيين والدروز والسنة المسلمين. في الخمسينيات، كان يتنافس الحزب بانتظام مع البعث والأحزاب الأخرى، مثل الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي السوري.

## التوزع الديني والطائفي<sup>21</sup>

2016	2020	الطائفة
165	171	السنة
40	39	العلويون
22	23	المسيحيون
4	8	الشيعة
9	9	الدروز
14	0	أخرى

<sup>21</sup> الأرقام الواردة في هذا الجدول تم حسابها وفق الانتماء الرسمي الطائفي أو الديني لأعضاء مجلس الشعب، بينما هناك أعضاء محسوبون رسمياً ضمن "السنة" مثلاً ولكن يشاع بأنهم تشيعوا مؤخراً وبالتالي فقد يكون عدد العلويين أو الشيعة الحقيقي مختلف قليلاً عما ورد في الجدول لو أخذنا هذا الأمر بعين الاعتبار.

## المراجع

◆ أمراء الحرب وتجارها يسيطرون على برلمان الأسد

◆ الانتخابات في زمن الحرب

◆ انتخابات مجلس الشعب في سوريا: مدلولاتها وأهدافها | مركز الإمارات للسياسات

◆ Syria's 2020 parliamentary elections: The worst joke yet

Is Assad About to Fall? - POLITICO

◆ The Syrian regime wheels and deals minorities to remain in power

◆ المنتفعون من الحرب في سورية يدخلون عالم السياسة

◆ انتخابات مجلس الشعب في شرق سوريا: اختلال التوازنات المحليّة واضطراب "النظام"

◆ انتخابات مجلس الشعب قبل التوصل لاتفاق سياسي لا تعتبر شرعية و تنسف عملية السلام

◆ انتخابات البرلمان السوري صعود لرجال المال والسلاح وهيمنة واسعة لحزب البعث

◆ مع العدالة: عامر تيسير خيتي

◆ مع العدالة: تقرير عن اعضاء مجلس الشعب المطلوبين لعدالة

◆ السوري بائع العصير الذي أصبح عضو في مجلس الشعب

◆ مع العدالة: أعداء الشعب أعضاء في مجلس الشعب!

◆ مع العدالة .. سير ذاتية لنواب في مجلس أعداء الشعب

◆ السوري بائع العصير الذي أصبح عضو في مجلس الشعب (عبد الرحمن المصري).

◆ Democratic play under the name of Syrian legislative elections

# إدراك DRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS ♦ للدراسات والاستشارات

## مركز إدراك للدراسات والاستشارات

مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسست في سورية/حلب، في عام ٢٠١٤م، يُعنى المركز بالدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل في منطقة الشرق الأوسط، ويعطي اهتماماً خاصاً بالقضية السورية، وتطورات الأحداث فيها، وكل ما يرتبط بذلك من أوضاع سورية وعربية ودولية.

يهتم المركز ببث الوعي محلياً وإقليمياً ودولياً حول واقع الأحداث في الشرق الأوسط وسورية على وجه الخصوص، ويحرص على إمداد أصحاب القرار والمعنيين بالمواد المعرفية بمختلف أشكالها التي تعينهم على اتخاذ القرار المناسب، وفي هذا الإطار فإن المركز يعتبر أن من مهماته الأساسية بناء قاعدة معلومات شاملة وفق الطرق والأساليب العلمية والتقنية الحديثة، ووضعها في خدمة الباحثين ومنتخذي القرار.

يعمل المركز مع نخبة من العلماء والخبراء والمتخصصين لإصدار الدراسات والأبحاث العلمية والتقارير، ملتزماً بالمنهجية العلمية والموضوعية.

 [idraksy.net](http://idraksy.net)

 [idraksy@idraksy.net](mailto:idraksy@idraksy.net)

  @idraksy

جميع الحقوق محفوظة © مركز إدراك للدراسات